# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

### خلال ندوة أقامها أمس الأول بعنوان "سأشارك بمسؤولية"

## الرازي المضف: المشاركة في الانتخابات واجب وطني

الرازي بدر المضف متحدثا في الندوة

الوزير السابق الشيخ أحمد العبدالله وسط الحضور

أكد مرشح الدائرة الأولى الرازي بدر المضف ان المرحلة المقبلة مهمة في تاريخ الكويت، مبينا في الندوة التي أقامها أمس الأول بعنوان «سأشارك بمسؤولية» أن نزوله للانتخابات جاء من منطلق مسؤولية ولتفعيل المواد الدستورية خاصة ان مشاركتنا في الانتخابات هي واجب وحق علينا وذلك لكي نصنع البلد ونعيد أمجاد الكويت.

وأضاف المضف «ان هناك طريقين لمرسوم الصوت الواحد، اما المسيرات والاعتصامات كما يحدث الآن، أو الطريق الدستوري عن طريق قبة عبدالله السالم أو المحكمة الدستورية، وأنا كمرشح للدائرة الأولى أعلن عدم قبولي لهذا المرسوم وأنني اخترت الطريق الثاني وهو طريق قبة عبدالله السالم وأنه في حال وصولي للمجلس بإذن الله تعالى فسأقوم برد هذا المرسوم والرجوع الى الاربعة اصوات وهذا من اسباب خوضي للانتخابات في هذه المرحلة». وبين المضف «ان المرحلة القادمة مهمة وهناك قضايا عديدة وضعناها في برنامجنا الانتخابي، فمن أولوياتنا القضية الاقتصادية التي تنطلق من إيماننا بضرورة تخصيص بعض المؤسسات والهيئات الحكومية للنهضة بمستقبل الكويت كما رأينا في شركات الهواتف المتنقلة التي رفعت اسم الكويت عالميا وخلقت تنافسا كبيرا صب في مصلحة المواطن، بالإضافة الى رفع الاقتصاد من خلال قوانين تساعد في زيادة رفعة البلد وجعل الكويت مركزا ماليا واقتصاديا».

وأوضح المضف «ان للتعليم اهمية كبيرة في برنامجنا الانتخابي، حيث نجد ان التعليم الحكومي يكلف الدولة الكثير من الأموال، وفي المقابل نجد التعليم الخاص لا يكلفهم التكلفة العالية كما هو حال التعليم الحكومي وأيضا مخرجات التعليم الخاصة مميزة اكثر من التعليم الحكومي وهذا ما سنسعى إليه في زيادة مقاعد الطلبة بالتعليم الخاص والالتفات لهم خاصة ان اعداد الطلبة بتزايد كبير جدا ولا يوجد اماكن في التعليم الحكومي».

وقال المضف: ان حال البلد واقف لسنوات عديدة، وهناك زيادة غير مبررة بالأسعار قابلها زيادة غير مدروسة بالمعاشات، وهو ما جعلنا في وضع خاطئ، فالموظفون لا يريدون التقاعد لأن التقاعد يعني خفض رواتبهم، وهناك طابور طويل للانتظار في ديوان الخدمة المدنية، وهذا الأمر يتطلب من الحكومة ان تعيد النظر وتعطي دراسة وافية تساعد المواطن البسيط وتحد من الغلاء المعيشي الذي يواجهنا.

وأضاف المضف «اننا نفتقد الفرحة وكل ما نتمناه بالمرحلة القادمة هو ان ترجع كويت الريادة ودرة الخليج لأن كل ما يحدث الآن سحابة صيف، ونتمنى من الجميع المشاركة يوم الانتخابات لأن المشاركة تعتبر واجبا وطنيا في هذه المرحلة».

● عادل الشنان

## بهبهاني: لابد من تشريع لتحصين الاستثمارات الصغيرة ضد الأزمات

د.مصطفى بهبهاني

طالب مرشح الدائرة الثانية د.مصطفى بهبهاني بتشريع قوانين تعمل على تحصين الاستثمارات المبتدئة والصغيرة خارج السوق وداخله، لافتا إلى أنه في حالة التعرض لأي أزمات اقتصادية من يدفع الثمن هو المستثمر الصغير، وأن القانون المطلوب تشريعه لابد أن يشمل في محاوره حماية جميع الأنشطة التي يمكن أن تزاولها الاستثمارات الصغيرة التي يستهدفها التشريع المقترح.

وشدد د.بهبهاني في تصريح صحافي له على ضرورة تطوير وتعديل القوانين الخاصة بتسهيل إجراءات إقامة مشاريع صغار المستثمرين والتي تشجعهم على إقامة مشاريعهم وإزالة العراقيل الروتينية التي تواجههم كلما قاموا بذلك، مشيرا إلى ان تطوير القوانين لابد أن يتماشى مع ظروف العصر الحديث وتطابقه مع هذه الاستثمارات.

### خلال حفل استقبال ناخبي الدائرة الثالثة في "الزهراء"

## السمكة: مطلوب نقلة نوعية للكويت لتعود إلى مكانها الصحيح



نائب رئيس مجلس الأمة السابق عبدالله الرومي حاضرا



المعلق الرياضي خالد الحربان وسط الحضور

أكد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة ان قضية المقاطعة حق مكتسب لأي مواطن الا انه من المفترض ان يوظف لصالح الوطن من خلال ممارسة الحق الدستوري في الانتخاب واختيار من يمثله، مشيرا الى ان حملة المقاطعة ظالمة للبلد ولأجيال الكويت خاصة انها تمر في مفترق طرق تتقاذفها الامواج، واما ان نتركها للفوضى والعبثية والغوغائية واما ان نرسو، بها الى بر الامان.

وقال في حفل استقبال ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة الذي نظمه مساء امس الاول في مقره بمنطقة الزهراء: اننا مطالبون جميعا بالعبور بالبلاد من هذا المشهد الاستثنائي الذي تعيشه ودعوات التمرد والفوضى من خلال الوقوف صفا واحدا خلف قيادتنا السياسية التي دعت وفي غير مرة جميع المواطنين الى ممارسة الحقوق الانتخابية وفق الاطر الدستورية.

ولفت الى ان قضية المشطوبين هي قضية فنية بحتة اشرف عليها 9 قضاة برتبة مستشار واستخدموا حقهم كلجنة شكلت بناء على مرسوم ضرورة، كما ان المرشحين المشطوبين قد قاموا بحقهم في اللجوء الى المحكمة الادارية وهي التي ستنصفهم من حيث الحكم اذا كان لهم حق.

وعبر عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة من خلال الدفع ببرلمانيين يتمتعون بالكفاءة المدنية وصياغة التشريعات التي من الممكن ان تقفز بالكويت الى الامام وتستطيع ان تسابق الريح اذ ان المطلوب في المرحلة الحالية نقلة نوعية للكويت لتعود لمكانتها الصحيحة وهو حلم سيتحقق.

واشار الى ان لديه عددا من الاولويات في مقدمتها ترسيخ ثقافة لدولة حديثة مؤكدا انه سيتقدم في حال وصوله لمجلس الامة وبعد القسم مباشرة باقتراح برغبة يطالب من خلاله المجلس بالتوثيق على ميثاق شرف مع الحكومة تختفي من خلاله كل مظاهر الواسطة، وهي التي تعتبر داء وبمثابة توجيه اهانة للمواطن بشكل مباشر خاصة اننا جميعا نتمتع بالنظام الدستوري وبالتالي لابد ان تكون للمواطن كرامة وان تكون على الحكومة مسؤولية الحفاظ عليها من خلال ازالة المعوقات التي تحول بينه وبين الوصول الى حقه في الجهاز الاداري، واصفا الواسطة بالجدار الفولاذي الذي يمنع المواطن من الوصول الى حقه مما يضطره الى البحث عنها من خلال نواب الواسطة.

وقال: انه لا يمكن تحريك عجلة الاقتصاد ونحن امام جهاز وظيفي مترهل ينخره الفساد من كل جانب وحتى نحقق طموحنا في الاصلاح لابد من معالجة هذه الاشكالية حتى نستطيع ان ننمي البلد، مؤكدا ان فاقد الشيء لا يعطيه، ملخصا اولوياته في ميثاق شرف يضع فلسفة جديدة للتعاطي في العمل التشريعي والرقابي ومعالجة الجهاز الوظيفي بحيث يصبح قادرا على تنفيذ جميع خطط التنمية.

وأوضح ان للمرأة نصيبها من برنامجه الانتخابي اذ انه وبعد ان اعطيت حقها في الترشيح والانتخاب اصبحت شريكة للرجل في كل مناحي الحياة، وانا احثها على القيام بدور فعال في تنمية المبادئ الديموقراطية ودور فعال ايضا في ارساء النظام الدستوري خاصة انها تشكل نسبة تفوق تعداد الرجال، داعيا المرأة الى ممارسة حقها ترشيحا وانتخابا، معبرا عن فرحته بنيل المرأة حقوقها السياسية، مطالبا اياها بأن يكون لها دور فاعل في المشهد السياسي.

ولفت الى ان الحكومات المتواترة والمتعاقبة على الكويت عاثت فسادا في الارض وهي التي صنعت هذه المجالس المعوقة للتنمية بسياساتها العرجاء اذ صنعت نائب الخدمات واستقطبت بعض النواب وعطلت الدور الرقابي للمجلس واستخدمت نفوذها في السلطة المطلقة ووظفتها في جعل الكثير من النواب يأتمرون بأمرها وهو الذي افرز الفساد الذي نعاني منه اليوم وهذه المراوحة والموضع الخاطئ، ما شكل تركة كبيرة عانى منها هذا العهد.

وقال «بعد نفاد صبر القيادة السياسية اضطر سمو الامير الى النزول الى الميدان وخوض المعركة بحكمته متخذا قرارات تاريخية على رأسها مرسوم الصوت الواحد، مشددا على ان نزول سموه الى الميدان اعاد الى الدولة هيبتها، مطالبا المواطن الكويتي بتحمل مسؤوليته والحفاظ على الهيبة خاصة في ظل المناشدات المتكررة لسمو الامير بممارسة الحقوق وتحمل المسؤولية الوطنية وان يوصلوا الى البرلمان من يجدوا فيه الكفاءة والامانة، وبالتالي فإن ذلك خيار مستحق، متمنيا الكف عن التنظير وممارسة الحقوق على الصعيد الميداني كوننا سئمنا الاحتقانات والازمات وسئمنا من مسلسل الفساد الذي لن ينهيه الا المواطن».

واضاف «ان سمو الامير هو رئيس الدولة ومكانته تحتم علينا السمع والطاعة، مستشهدا بكلمة سموه عندما اكد خلالها متسائلا هل عندما ندعو الى الانتخابات وترسيخ المبادئ الديموقراطية فهل يكون في هذه الدعوة ارتكابا لجريمة، مؤكدا ان من يرتكب جريمة هو المقاطع ومن يدعو الناس الى المقاطعة، مبينا ان ما يحصل من البعض يعد عصيانا للدولة ورئيسها ونحن لا نملك امام دعوات سموه الا المشاركة وتلبية الدعوة كون ذلك يمثل الشرعية».

● فرج ناصر

سعود السمكة متحدثا

جانب من الحضور في مقر السمكة

### أثناء افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس

## الشطي: المجلس المقبل لن يكون أداة طيّعة في يد الحكومة

خالد عيسى الشطي متحدثا في افتتاح مقره

جانب من الحضور

اعتبر مرشح الدائرة الأولى لواء متقاعد خالد عيسي الشطي ان محاولات حصر النزاهة والكفاءة في شخوص 35 من ابناء الشعب تشويش على الناخب، «مؤكدا» ان هناك كثيرين من الشرفاء من أهل الكويت، رافضا مبدأ التشكيك والتخوين بأن تركيبة المجلس المقبل ستكون اداة طيعة بيد الحكومة».

وأضاف الشطي خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس في ندوة جاءت تحت عنوان «ما الحل؟» «لقد وصلنا الى درجة خطيرة من التصعيد حيث بات معه أمن الوطن مهددا واستقراره أصبح مطلبا ملحا كما ان معاناة المواطن وإحباطه بلغا أقصي درجات الحدود، مؤكدا على أهمية رفع المعاناة عن المواطن وإصلاح الترهل والفساد الإداري وإطلاق عجلة التنمية».

وأوضح الشطي «ان كل تلك القضايا التي يعاني منها المواطن تستلزم جهدا وتعاونا بناء بين السلطتين كما نصت المادة 50 من الدستور، مؤكدا ان السلطتين هما بمنزلة جناحين لطائر واحد معتبرا ان عدم تعاون السلطتين في المرحلة المقبلة وبقاء الحال على ما هو عليه سيكون معه من الصعوبة صد الخطر الذي يتهدد مستقبلنا ومستقبل الأجيال المقبلة».

وبين الشطي ان الاستجوابات حق للنائب وأمر طبيعي منحه اياه الدستور، ويمثل رقابة حقيقية، على الوزراء وان بعضها كانت مستحقة ولكن كثيرا من الحالات تم التعسف في استخدامها وبشكل خاطئ دون وجود أسباب حقيقة تستدعي ذلك إما من أجل ابتزاز سياسي أو لأجل تكسبات انتخابية، لافتا الى ان المواطن الكويتي عاني خلال الفترة الماضية نتيجة تمسكنا بالمساءلة السياسية وترك المساءلة القانونية».

وأوضح إن التنمية الشاملة لا يمكنها أن تتحقق دون استقرار الحالة السياسية للبلاد، حيث ان التوترات والصراعات المستمرة بين السلطتين عطلت وبشكل واضح مصالح البلاد، مبينا ان الكويت تمر بمرحلة مختلفة عن كل المراحل السابقة وأنه جاء الوقت للعمل من أجل كويت جديدة مختلفة عن السابق لترجع الكويت درة الخليج».

وتابع الشطي «ان المواطن وصل الى درجة كبيرة من الملل والإحباط جراء تكرار المشاكل والأزمات دون وجود أسباب أو مبررات حقيقية لها، مستغربا تكرار الحديث عن الأزمات والمشاكل التي يعاني منها المواطن دون تقديم حلول، معتبرا ان الثقافة السائدة في المجتمع الكويتي خلال الفترة الماضية هي ثقافة إلقاء اللوم حيث كل منا يلقي اللوم على الثاني ويطرح المشاكل دون تقديم حلول، متسائلا الى متى سيتسمر هذا الوضع وتكرار الأزمات؟ والى متى سنستمر في انتقاد الحكومة دون تقديم حلول؟ والى متى سيستمر البعض خبراء في الانتقاد واللوم دون تقديم أفكار ورؤى وحلول تحد من معاناة المواطن وتتلمس حاجاته».

وبين الشطي «ان نائب مجلس الأمة يفترض فيه ان يمثل قيم وأخلاق المجتمع بالإضافة الى التمثيل السياسي، غير ان البعض ممن يصلون للمجلس همهم تحقيق مصالح شخصية، أو تحقيق مصالح تياراتهم وأنهم في سبيل تحقيق ذلك منهم من داس في بطن الدستور» معتبرا «ان احترام الدستور ومبادئه وتطبيق القوانين وطاعة ولي الأمر هي الركائز والطريق الأسلم للوصول الى ما يخدم مصلحة الوطن والمواطن».

ولفت الشطي الى «ان الكويت تتمتع بدستور يكفل الحريات كافة وهو الأفضل على مستوى المنطقة المحيطة، مبينا ان المشكلة ليست في التشريعات أو القوانين ولكن في تفعيل هذه القوانين والعمل بها موضحا ان كثيرا من التشريعات والقوانين لم تطبق أو تجرب حتى يتسنى لنا الحكم عليها».

وأشار الى تردي الخدمات على صعيد اكثر من مجال سواء فيما يخص الخدمات الصحية أو التعليمية أو البنية التحتية معتبرا «ان المجلس المقبل بما سيضمه من وجوه جديدة تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في تغيير الأفكار وتقديم رؤى عملية قادرة على النهوض بجميع مرافق الدولة، مبينا ان الأزمة التي تعيشها الكويت على مستوى تدني الخدمات الصحية، ليس بسبب عجز في الميزانيات المخصصة لتلك الخدمات وانما في سوء التخطيط والإدارة».